

التخطيط اللغوي الاقتصادي: رؤية نحو العربية

Economical Language Planning: Vision of Arabic Language

Perancangan Ekonomi Bahasa: Visi Bahasa Arab

محمد بن عبدالله المحمود*

ملخص البحث

من الجوانب التي أثمرت عنها الدراسات البيئية في التخطيط اللغوي؛ دراسة اقتصاديات اللغة، وعلى الرغم من الحراك الذي تشهده لغات عدة للإفادة من علاقة الاقتصاد باللغة خدمة للجانبين، فإن اللغة العربية لم تستثمر من تلك الزاوية الاستثمار الأمثل، وتحاول الورقة البحثية الحالية إلقاء بعض الأضواء على بعض المفاهيم ذات الصلة مثل اقتصاديات اللغة، والاستثمار اللغوي، والصناعة اللغوية، وعلاقتها بالتخطيط اللغوي والسياسة اللغوية، كما تسعى إلى استعراض بعض الحالات الراهنة للاستثمار اللغوي في بيئات مختلفة من العالم مثل بريطانيا، وفرنسا، وكندا، فضلاً عن بعض الاستثمارات اللغوية الرائدة رغبة لاستخلاص بعض الأوجه الممكنة للاستثمار في اللغة العربية مع الانطلاق من الأبعاد الاستراتيجية للعربية. توصلت الدراسة إلى أن الدول تتسابق لضخ رؤوس أموال كبيرة للاستثمار اللغوي رغبة في تنمية لغوية واستثمارية، وتحقيقاً لعائدات اقتصادية كبيرة مباشرة وغير مباشرة، وأن هنالك حاجة ماسة إلى المزيد من الدراسات الاختبارية حول الاستثمار في اللغة العربية للإجابة بعمق حول مكامن الخلل، واستقصاء بعض حالات الاستثمار اللغوي الناجحة.

الكلمات المفتاحية: التخطيط اللغوي-السياسة اللغوية-اقتصاديات اللغة-الاستثمار اللغوي-الصناعة اللغوية.

* أستاذ التخطيط اللغوي المشارك، قسم اللغويات التطبيقية، معهد اللغويات العربية بجامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

أرسل البحث بتاريخ: ٢٠١٨/٢/١٣م، وقبل بتاريخ: ٢٠١٨/٨/٣م.

Abstract:

In many languages there is an attention to the relationship between the economy and the language. The Arabic language has not been discovered widely from that perspective. The present paper attempts to shed some light on the relevant concepts such as language economics, language investment, language industry and its relation to language planning and language policy. It also seeks to review some current cases of linguistic investment in different settings of the world such as Britain, France and Canada to draw some of the possible aspects of investment in the Arabic language. The paper concludes with a review of the most important obstacles to investment in Arabic, which includes the lack of awareness, the non-stimulating regulatory and investment environment, the unstable situation in the region and the stereotypical attitude toward Arab countries in the West. The study concludes that many countries had invested in language significantly to develop this aspect to prepare for acquiring huge, direct and indirect economic revenues. There is an urgent need to sponsor experimental studies to uncover the potentials of investing in Arabic to point out the existing shortcomings vis-à-vis the successful language investment situations.

Keywords: language planning- language policy- economics of language- language investment – language industry.

Abstrak

Dalam banyak bahasa, perhatian diberikan kepada hubungan antara ekonomi dan bahasa. Dalam hal ini, bahasa Arab masih belum lagi terdedah dengan meluas dari sudut tersebut. Kajian ini cuba untuk menumpukan kepada beberapa konsep berkenaan yang relevan seperti aspek ekonomi bahasa, pelaburan bahasa, industri bahasa dan hubungannya dengan perancangan dan polisi bahasa. Ia juga bertujuan untuk menyemak kembali beberapa keadaan semasa berkenaan dengan pelaburan bahasa dalam pelbagai konteks di dunia seperti di Britain, Perancis dan Kanada untuk merumuskan aspek yang mungkin untuk mengembangkan pelaburan terhadap Bahasa Arab yang antara lain yang diperhatikan ialah: kekurangan kesedaran, peraturan dan persekitaran pelaburan yang tidak memberangsangkan, ketidakstabilan Timur Tengah dan juga tanggapan stereotaip terhadap negara-negara Arab oleh Barat. Kajian ini merumuskan yang banyak negara telahpun melabur secara besar-besaran di dalam industri bahasa untuk membangaungkannya untuk seterusnya mendapatkan pendapatan ekonomi berskala besar secara langsung atau tidak langsung. Keperluan untuk menaja kajian percubaan untuk menyingkap potensi melabur dalam bahasa Arab adalah mendesak demi untuk menunjukkan jurang di antara bahasa Arab dan beberapa keadaan pelaburan bahasa lain yang berjaya.

Kata kunci: perancangan bahasa – polisi bahasa – aspek ekonomi bahasa – pelaburan bahasa – industri Bahasa.

مقدمة:

أضحت الدراسات البنينة سمة بارزة لمختلف العلوم الإنسانية في العصر الحاضر، وحين النظر في اللغويات التطبيقية كمثال يتضح بجلاء الإثراء المعرفي، والثروة العلمية التي أسهمت في ازدهار مجال اللغويات التطبيقية من خلال الإفادة من مختلف العلوم، ولم تقتصر تلك العلاقة البنينة على العلوم القريبة ذات الصلة المباشرة كالتربية وعلم النفس وعلم الاجتماع، والتي رفدت التخصص وأثرت مساره؛ بل ثمة تخصصات أخرى كان لها تأثير في توجيه مسارات بحثية وتخصصات فرعية. ومن المجالات البنينة الحديثة الناتجة عن دراسة القضايا اللغوية من منظور اقتصادي؛ اقتصاديات اللغة (Economics of language)؛ إذ خرجت تلك الميادين البنينة لتلبي حاجات حاضرة، وتسهم في الإجابة عن تساؤلات مطروحة، وتساعد على حل إشكالات قائمة، ولأن ميدان التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية يهدف إلى دراسة الواقع اللغوي والتنبؤ بمستقبله وتوجيه ذلك المستقبل نحو ما يراد له؛¹ فقد أضحى الاهتمام باقتصاديات اللغة أحد مجالات البحث والاستقصاء ضمن التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية. في الورقة البحثية الحالية يناقش الباحث بعض المفاهيم ذات الصلة، وعلاقتها بالتخطيط اللغوي والسياسة اللغوية، ثم يتناول البحث أوجه الاستثمار اللغوي من خلال بعض الممارسات العالمية ليعرّج الحديث بعد ذلك على الجوانب الاستراتيجية المحفزة للاستثمار في اللغة العربية، ثم أبرز المعوقات وآليات التعامل معها.

أولاً: تعريف بالمفاهيم الرئيسة

إن العلاقة بين اللغة والاقتصاد ليست حديثة، بل يمكن القول إنها قديمة قدم اللغة والاقتصاد، وقد ناقش اللغوي الاجتماعي الألماني فلوريان كولماس (Florian Coulmas) تلك العلاقة بين اللغة والاقتصاد من خلال بعدها النظري؛² حيث استعرض كولماس تلك العلاقة التبادلية بين "الكلمات" و"العملات" وكيف أن الكلمات تُسكّ مثلما تُسكّ العملات، والرصيد اللغوي لا يقل عن الرصيد المادي، فالكلمات عصب للتفكير، مثلما أن النقد عصب للاستثمار، والمفردات أداة لتبادل السلع المعنوية مثلما أن العملة أداة لتبادل السلع المادية، ويستطرد كولماس في نقاش تلك الثنائية المجازية بين الكلمة والعملية مشيراً إلى أنهما لا يستمدان قيمتهما من طبيعتهما المادية؛ ولكن بناء على المضمون والوظيفة؛ فالكلمات تنقل المضمون غير المادي، والنقود تؤدي وظيفة لتبادل السلع. وبعد المناقشة

النظرية المستفيضة يخلص كولماس إلى أننا لن نفهم الخريطة اللغوية للعالم ما لم نفهم اقتصاديات اللغة، وأن تعاملنا مع اللغة يمكن أن يكون بوصفها عاملاً اقتصادياً مستقلاً بذاته.

وفي إطار العلاقة بين التعددية اللغوية والاقتصاد يرى عدد من المخططين اللغويين من خلال مقارنة إحصائية لعدد من الدول من حيث عدد السكان، ودخل الفرد، وعدد اللغات في المجتمع؛ أن ثمة علاقة ترابطية بين التعددية اللغوية المفرطة في المجتمع والمحدودية الاقتصادية من جانب؛ ومحدودية التعددية اللغوية والتقدم من جانب آخر،^٣ وكان التسليم بذلك تماماً يصعب لوجود أمثلة واقعية لدول تشهد تعددية لغوية كبيرة نسبياً، وتمتع باقتصاديات قوية، كما أن تقليص التعددية اللغوية لن يحل الإشكالات الاقتصادية التي تشهدها الدول النامي، ويحاول كولماس تفسير ذلك بأن الأحادية اللغوية والمحدودية اللغوية ليست في الغالب وضعاً طبيعياً قائماً بذاته؛ ولكنها نتيجة لعدد من المؤثرات.

إن الطرح النظري السابق حيال مفهوم "اقتصاديات اللغة" يستخدم المصطلح باعتباره دائرة واسعة تتناول العلاقة بين اللغة والاقتصاد، ومجالات تقاطع كل منهما مع الآخر وما تتطلبه من تأثير وتأثر، وبناء على ما سبق فمفهوم "اقتصاديات اللغة" أوسع من مفهوم "الاستثمار اللغوي"؛ إذ يتناول الباحثون في قضايا اقتصاديات اللغة جوانب من قبيل التنوع اللغوي في المجتمع وانعكاساته الاقتصادية، والسياسات اللغوية وكلفتها ومردودها الاقتصادي، والرخاء الاقتصادي وانعكاساته اللغوية، والعلاقة بين اللغة والهوية الوطنية والاقتصاد، والموارد اللغوية واستثمارها، وأثر معرفات لغات معينة في دخل الفرد، وتأثير اللغة في الدخل القومي للدول... إلخ؛^٤ لذلك يمكن تعريف اقتصاديات اللغة بأنها (الإفادة من الاقتصاديات النظرية الرائدة، واستعمال مفاهيمها، وأدوات علم الاقتصاد لدراسة العلاقات التي تسم المتغيرات اللغوية، مع التركيز بصورة أساسية على تلك العلاقات التي تؤدي المتغيرات الاقتصادية دوراً فيها).^٥ وقد ظهر مصطلح "اقتصاديات اللغة" لأول مرة في العام ١٩٦٥م لدى مارشاك (Marschal) الذي حاول استقصاء قضية الأنظمة الاتصالية الأكثر صلاحية لتحقيق الهدف، وبحث لماذا تأخذ لغة أو لغات معينة مكانتها، وفقاً لسمات معينة في مدة زمنية معينة، وقدم منظوراً اقتصادياً لبحث تلك القضايا، مؤكداً العلاقة بين اللغة المثلى والاقتصاد.^٦

أما مفهوم "الاستثمار اللغوي" فينحصر في الانطلاق من زاويتين؛ إحداهما هي اللغة والأخرى هي الاستثمار، وبناء على تلك النظرة يعرف أحد الباحثين الاستثمار اللغوي بأنه نشاط اقتصادي موضوعه اللغة، وهو لا يخرج عن الممارسات الاقتصادية التي تتخذ من اللغة موضوعاً لها؛^٧ غير أن تلك النظرة إلى الاستثمار اللغوي ربما تكون مغرقة في الجانب الاقتصادي مع غضٍ للطرف عن الجوانب اللغوية ذات الصلة بالاستثمار اللغوي، والتي تمثل عائداتها بعداً استراتيجياً لا يمكن إغفاله، فالعلاقة تبادلية بين الاقتصاد واللغة، فالاستثمار اللغوي يثري اللغة ويمكّن مجالات استخدامها، ويزيد عدد مستخدميها، ويسهم في ترسيخ استعمالها في ميادين ونطاقات مهمة، وذلك بلا شك له انعكاساته اللغوية الكبيرة مثلما أن له انعكاسات اقتصادية كبيرة.

وتجدر الإشارة إلى أن هنالك مفهوماً له حظ من الانتشار في عالم اليوم وهو الصناعة اللغوية (Language industry)، وقد وجد الباحث غلبة استخدامه في البيئات التي تشهد تعددية لغوية على وجه أخص، للإشارة إلى الأنشطة اللغوية لتيسير التواصل بين أصحاب اللغات المختلفة، كما في الاتحاد الأوروبي أو كندا، وقد أنشئت روابط مختلفة للصناعة اللغوية مثل: رابطة الصناعة اللغوية الكندية،^٨ والرابطة الأوروبية للصناعة اللغوية،^٩ ويدخل ضمن أنشطة الصناعة اللغوية الترجمة بكافة أنواعها، والتقنيات اللغوية، والمعالجة الحاسوبية للغات، وتعليم اللغات.

إن النظر في قضايا اقتصاديات اللغة ولد الاهتمام بها بوصفها جانباً مهماً ومؤثراً في التنمية المستدامة، فالتنمية المستدامة تنطلق من زوايا ثلاث، هي: النمو الاقتصادي بالاعتماد على المعرفة ووعاؤها اللغة، والتنمية المجتمعية البشرية وقوامها الاهتمام باللغة والثقافة والقيم والتربية، وثقافة الحفاظ على البيئة وضمانها للأجيال،^{١٠} ومن ثمّ فدور اللغة حاسم وجوهري في مجتمع المعرفة؛ إذ ثمة تفريق بين جانبيين رئيسين للغة من الناحية الاقتصادية في مجتمع المعرفة: الجانب الأول النظر للغة بوصفها أداة في الاقتصاد وفي عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمم، فاستعمال اللغة يوفر نقل المعرفة والخبرة بين أفراد المجتمع ومؤسساته، وهي وسيلة التواصل في داخل منظومة العلم، كما أن إجادة اللغة من قبل القوى العاملة ييسر نقل المعرفة والتقنية للمجتمع، فتلقي العلم والتقنية والتدريب عليها لا يكون إلا من خلال لغة تم استثمارها لتأدية تلك الأدوار، وحتى يكون ذلك فاعلاً من قبل المجتمع فلا بد من أن

يكون باللغة الوطنية؛ أما الجانب الثاني فهو اللغة بوصفها صناعة وسلعة من خلال الاعتماد على الصناعة الثقافية، والتي تشهد اهتماماً متزايداً في الاقتصاد العالمي، وعملية التنمية، والنتائج الإجمالية المحلي للدول، من خلال إسهامها الفاعل في خلق الفرص الوظيفية، وتنويع مصادر الدخل، وزيادة الصادرات، حتى أضحت واردات الصناعة الثقافية في بعض الدول مثل: هولندا والسويد وبولندا والدنمارك أكبر من إسهام قطاعات صناعية كبيرة كالصناعات الغذائية، وقطاع البناء، والصناعة الحاسوبية.^{١١}

وعلى الرغم من الجهود المبذولة، والمنشورات العلمية؛ لا يزال ميدان اقتصاديات اللغة حتى الآن لم ينل الاهتمام المطلوب، ولم تقدر اللغة بوصفها عاملاً من عوامل التنمية الاقتصادية في المحيط الوطني والدولي، مع اختلاف بطبيعة الحال بين الدول في ذلك كما يقرر ذلك كولماس،^{١٢} والواقع يشهد أن ثمة دولاً أولت عناية واضحة باقتصاديات اللغة حتى أضحت مؤثرة في دخلها القومي؛ بينما جلت الدول لم تستثمر ذلك المجال بصورة فاعلة، ومنها البلدان العربية بصورة عامة.

ثانياً: العلاقة بين اقتصاديات اللغة والسياسة اللغوية والتخطيط

إن حداثة ميدان التخطيط اللغوي من جانب؛ فضلاً عن اختلاف الفلسفة النظرية والتكوين العلمي للباحثين الأوائل في السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي؛ ما جعل مصطلحا السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي يردان بصورة غير منضبطة حتى في الكتابات الغربية، ويغلب عليهما أهما إذا اجتمعا افتراقاً، وإذا افترقا اجتمعا.^{١٣} وما نعنيه هنا بالتخطيط اللغوي هو: الجهود المنظمة من قبل الحكومات أو الهيئات أو الأفراد للتأثير في وظيفة اللغة وبنيتها واكتسابها في مجتمع ما،^{١٤} أما السياسة اللغوية فهي: المنطلقات والموجهات الرئيسة التي يضعها صاحب القرار لتوجيه الشأن اللغوي في مجتمع ما، وتنبثق منها أنظمة وقوانين ولوائح ومبادرات لغوية.^{١٥}

وحين النظر في أدبيات السياسة اللغوية والتخطيط نجد الحضور الواضح لاقتصاديات اللغة في وقت مبكر، ففي السبعينيات الميلادية أسهم عدد من الاقتصاديين في وضع السياسات اللغوية في بلدان مختلفة منطلقين من رؤاهم الاقتصادية حيال الواقع اللغوي،^{١٦} ويظهر ذلك بجلاء في السياسات اللغوية الاستعمارية التي كان المحرك الاقتصادي فيها رئيساً؛ ما جعل السياسات اللغوية والتخطيط اللغوي

يوظفان لخدمة الجوانب الاقتصادية للمستعمر، وبعد انتهاء حقبة الاستعمار ما زالت توظف تلك الروابط الاستعمارية السابقة لتحقيق هيمنة اقتصادية من خلال اللغة،^{١٧} وبعد استقلال المستعمرات وقيام دول مدنية حديثة كان التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية محكومين بالنظر إلى العديد من المفاهيم الاقتصادية، وبعض المنطلقات الفكرية مثل: الارتباط المادي باللغة، والنظر إليها بوصفها مصدراً من مصادر الثروة والدخل القومي المادي، وتطبيق نظرية تحليل الكلفة والفائدة عند رسم السياسات ووضع الخطط اللغوية من خلال تحديد المدخلات، ومعرفة العمليات، ومعرفة المخرجات، وقياس النتائج من منظور اقتصادي؛^{١٨} إلا أن تلك النظرة الاقتصادية الصّرفة أضحت أكثر عقلانية، واتسمت بشيء من الرؤية النقدية وذلك في التسعينيات الميلادية وما بعدها من القرن العشرين حين اتسمت الممارسة البحثية في السياسة اللغوية والتخطيط بتبني المنهجيات الإثنوغرافية، ومنهجيات تحليل الخطاب والإفادة من الممارسات البحثية في الميادين ذات العلاقة كالقانون والاقتصاد والعلوم السياسية.^{١٩}

ومن خلال الاطلاع على أدبيات السياسة اللغوية والتخطيط واقتصاديات اللغة، يمكن أن نجد الممارسات العملية الرئيسة التالية في سياق اقتصاديات اللغة وعلاقتها بالتخطيط اللغوي والسياسة اللغوية:

١. النظر للغة كمورد استثماري يجدر بالدولة أن تفيد منه بصورة فاعلة لتحقيق عائدات مهمة للدخل القومي، وذلك يتحقق من خلال مشاريع عديدة مثل: تعليم اللغة لغير الناطقين بها في الداخل والخارج، والإفادة من التقنية لإقامة مشاريع لغوية، والنشر التعليمي، وغير ذلك بهدف العائد المادي، وخلق الوظائف.

٢. النظر للاقتصاد كداعم للشأن اللغوي من حيث استغلال مكانة الدولة الاقتصادية لدعم لغتها وتمكينها، ولعلنا هنا نورد مقولة وزير الاقتصاد الألماني (حينما تريد أن تشتري -بضاعة- منا؛ ليس هنالك حاجة لأن نتحدث الألمانية؛ لكن حينما تريد أن تباع -بضاعة- علينا يجب عليك ذلك)،^{٢٠} وهي إشارة واضحة إلى استغلال البعد الاقتصادي لدعم مكانة اللغة الألمانية، وتعزيز تمكينها، وذلك في المبادلات التجارية التي تكون ألمانيا فيها الطرف المتلقي للبضائع الدافع للثمن؛ غير أن تلك النظر البراغماتية يمكن أن تتغير حينما تكون ألمانيا الطرف المسوّق المصدر لبضائعه القابض للثمن.

٣. الإفادة من المعطيات الاقتصادية لاتخاذ قرارات السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، فالنظرة الاقتصادية هنا تستثمر من خلال بعض المفاهيم الرئيسة؛ كالكلفة، وآلية توفيرها، والعائد الاقتصادي؛ لما سيتم اتخاذه من قرارات في السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي.

٤. الإفادة من المعطيات الاقتصادية لتقييم السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، فالنظرة إلى المعطيات الاقتصادية هنا تكون بهدف تقييم سياسة لغوية قائمة وتخطيط لغوي منجز، وعادة ما تكون تلك المعطيات الاقتصادية موجهة لتعديلات في السياسة اللغوية، كما يمكن أن نجد في السياسة اللغوية في أستراليا وكندا، وغيرها.^{٢١}

وتجدر الإشارة إلى أنه في الممارسة الثالثة والرابعة فإن الرؤية الاقتصادية لاتخاذ القرارات أو تقييمها تكون من خلال دراسة الأبعاد الاقتصادية المادية، فمثلاً لاتخاذ قرار حيال التخطيط أو التقييم لنظام تعليمي ثنائي اللغة؛ فإنه كلفة ذلك النظام تؤخذ في الحسبان، وتقارن بالواقع المعاصر من خلال كلفة نظام تعليمي أحادي اللغة، ثم يُحدد إلى مدى تكون ثنائية اللغة في النظام التعليمي والكلفة، والعوائد المرتبطة بها، لتحسب العوائد المتوقعة في المدى القريب والبعيد، وتمثل النتائج المستخلصة قيمة البرنامج؛ غير أن العوائد الرمزية المتحققة يمكن النظر إليها كذلك في حال قابلية تحويلها إلى عائد نقدي يمكن إضافته إلى القيمة الإجمالية؛ وإذا ما كانت الفوائد أعلى من التكلفة، فإن ذلك يشكل أساساً مفاهيمياً قوياً للتوصية باعتماد السياسة وتنفيذها أو استمرار العمل بها.^{٢٢}

ثالثاً: أوجه الاستثمار اللغوي

تتعدد أوجه الاستثمار اللغوي ويمكن تقسيمها من زوايا عدة، فحين النظر إلى هدف الاستثمار اللغوي يمكن التفريق بين قسمين رئيسيين؛^{٢٣} القسم الأول استثمارات لغوية تسهم في تحسين الانتفاع اللغوي، وهي تلك الاستثمارات التي تحقق عوائد مالية لكنها ليست هي المستهدف في المقام الأول؛ بل يستهدف من خلالها تحقيق الانتفاع اللغوي. ومن الأمثلة على تلك الاستثمارات؛ العمل المعجمي. فالعمل المعجمي (المعاجم أحادية اللغة أو ثنائية أو متعددة اللغة) يتسم بأنه طويل الأمد، ويستغرق الكثير من الوقت والجهد والتكاليف، وعوائده المادية المباشرة والقريبة ليست مشجعة، بل محبطة. فعلى

سبيل المثال واجه معجم أكسفورد للغة الإنجليزية الكثير من الصعوبات، وبين محرره (جيمس مواري) مروره بأزمات مالية طوال (٣٥) عاماً من العمل؛ غير أن العوائد على اللغة من خلال إصدار المعاجم الرصينة لا يمكن حصرها.^{٢٤}

أما القسم الثاني فهو الاستثمارات اللغوية التي تسهم في الانتفاع الاقتصادي، ويقصد بها الاستثمارات في اللغة بهدف تحقيق العائد المادي. ومن الأمثلة الرئيسة على ذلك الاستثمارات في تعليم اللغات لغير الناطقين بها، وتمثل صناعة اقتصادية كبيرة لها أثر في الدخل القومي في بعض الدول.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين القسمين علاقة تبادلية؛ فالاستثمارات اللغوية التي تسهم في تحسين الانتفاع اللغوي تؤثر إيجاباً في دعم الاستثمارات اللغوية التي تسهم في الانتفاع الاقتصادي، والعكس صحيح، فعلى سبيل المثال ينظر للاستثمار في المعاجم على أنه في الأصل لتحقيق انتفاع لغوي؛ ولكنه يسهم على المدى البعيد في خلق فرص استثمارية اقتصادية كالترجمة الآلية والتي تبنى من خلال قواعد بيانات معجمية، كما أن تعليم اللغة لغير الناطقين بها والذي يعد ضمن الاستثمارات ذات النفع الاقتصادي؛ يعد محركاً للمشاريع والاستثمارات ذات النفع اللغوي، مثل إعداد المدونات اللغوية الخاصة بمتعلمي اللغة من غير الناطقين بها، وتأليف السلاسل التعليمية.

وحين النظر في الممارسات العالمية في الاستثمار اللغوي وما تناوله الباحثون في اقتصاديات اللغة،^{٢٥} يمكن استخلاص الممارسات الاستثمارية الرئيسة التالية والتي تتلاءم مع واقع اللغة العربية:

١. الصناعة المعجمية: وكما أسلفنا فالصناعة المعجمية ركيزة أساسية لتوثيق اللغة وحفظها، فضلاً عن إسهاماتها في تسهيل الاستثمارات الأخرى كتعليم اللغة لغير الناطقين بها، والترجمة، والتقنيات اللغوية، وغيرها. ومن الملاحظ أن العربية على الرغم من ريادتها التاريخية في الصناعة المعجمية، وتنوع المعاجم التراثية، وتعدد تصنيفاتها؛ إلا أن تلك الريادة التاريخية لم تستمر، ولا يمكن مقارنة الصناعة المعجمية في الوقت الراهن للعربية باللغات الأخرى، كالإنجليزية، والألمانية، والفرنسية، والتي تشهد أعمالاً معجمية مؤسسية مؤثرة.

٢. تعليم اللغة لغير الناطقين بها: وهي صناعة استثمارية ضخمة لها آثار اقتصادية مباشرة، وأضححت ضمن الواردات المعتبرة في الدخل القومي لبعض الدول، كما أن تعليم اللغة يرتبط بعدة جوانب

استثمارية مؤثرة مثل: الطيران، والسكن، والمعيشة، فضلاً عما يتم تحصيله من قبل المؤسسات المعنية بتعليم اللغة، وما يرتبط بها من وظائف رئيسية وخدمية، كما أن هنالك جوانب استثمارية عديدة ذات صلة بتعليم اللغة لغير الناطقين بها مثل الاختبارات اللغوية والتي أضحت وارداتها ضخمة جداً (مثلاً: يُجرى سنوياً ما يزيد على ٤٥٠٠ اختبار توفل، ويتجاوز عدد الممتحنين (٣٠) مليون شخص، وتتراوح رسوم الاختبار من (١٦٠-٢٥٠) دولاراً أمريكياً،^{٢٦} كما أن ضمن الجوانب الاستثمارية ذات الصلة بتعليم اللغة لغير الناطقين بها ما يتعلق بالمواد التعليمية. وتجدد الإشارة إلى النشاط الكبير في التعليم الإلكتروني سواء من خلال المنصات التعليمية أم من خلال تطبيقات الهواتف الذكية (من التطبيقات الشهيرة لتعليم اللغات (Babble) ويبلغ عدد مستخدميه في منصة الأندرويد ما يقرب من (٥٠) مليون مستخدم، علماً أنه يقدم الخدمات التعليمية برسوم مالية).^{٢٧}

٣. الترجمة: تعد الترجمة أحد أوجه الاستثمار اللغوي وخصوصاً في عالم اليوم الذي يشهد تقارباً ثقافياً وحضارياً فرضته طبيعة الحياة، وتبرز الترجمة وأنشطتها المختلفة بوصفها جانباً استثمارياً في الدول التي تشهد تعدداً لغوياً، فضلاً عن الدول التي لديها حراك تجاري أو اقتصادي، كما تنشط حركة الترجمة لإثراء الجانب العلمي وتوطين المعرفة،^{٢٨} وفي دراسة تناولت الاتحاد الأوربي أظهرت وجود علاقة مباشرة بين الاستثمار في الإدارة اللغوية وزيادة المبيعات بنسبة وصلت إلى ٤٥% وذلك من خلال تبني استراتيجية لغوية، وتوظيف ناطقين أصليين باللغة المستهدفة، وتعيين موظفين يتمتعون بمهارات لغوية، واستخدام المترجمين،^{٢٩} وتظهر بعض الإحصاءات المتعلقة بالصين نمو وكالات الترجمة بالتزامن مع النمو الاقتصادي والدخول على أسواق جديدة؛ حيث زاد عدد وكالات الترجمة من (١٠٩) وكالة في العام ١٩٩٨م إلى أكثر من (٨٠٠) وكالة في العام ٢٠٠٢م.^{٣٠}

٤. التقنيات اللغوية: تعد التقنية إحدى سمات العالم اليوم، وشهدت ولا تزال استثمارات لغوية ضخمة تنوع من حيث الأهداف والمجالات، فثمة تقنيات تعليمية تستخدم الذكاء الصناعي لتوجيه المتعلمين وتقويمهم، فضلاً عن بعض التطبيقات التعليمية، كما أن هنالك تقنيات خدمية عامة، ومن ذلك التعرف الآلي على الكلام البشري والتفاعل معه، والذي تنفق عليه الشركات مبالغ طائلة، والملاحظ أن العربية لم تواكب ذلك التطور المشاهد في عدد من اللغات.

رابعاً: تجارب دولية في الاستثمار اللغوي

يخفل العالم اليوم بعدد من التجارب الدولية في الاستثمار اللغوي تتفاوت فيما بينها من حيث الفاعلية، واستعراض كل تلك التجارب يتعذر في مثل هذا المبحث؛ لذلك سيقصر الحديث على بعض التجارب من خلال استقراء بعض التقارير والإحصاءات الرسمية، ثم التعقيب عليها بشكل عام، علماً أن كل حالة من حالات الاستثمار اللغوي تتطلب دراسة مستفيضة للوقوف عليها بشكل تفصيلي دقيق، ودراستها بعمق، واستخلاص أبرز ما فيها من تجارب وخبرات.

تمثل التجربة البريطانية ريادة في الاستثمار اللغوي من أوجه عدة، ومن أبرز مظاهر تلك الريادة الاستثمار في تعليم اللغة الإنجليزية لغير الناطقين بها، ومن خلال استعراض تقرير اقتصادي حديث حول تقييم دعم الاقتصاد البريطاني من خلال تدريس اللغة الإنجليزية،^{٣١} يمكن أن نستخلص البيانات المهمة الآتية:

١. يدرس اللغة الإنجليزية في المملكة المتحدة حوالي (٦٥٠,٠٠٠) طالباً وطالبة، وعدد المؤسسات المعتمدة لتعليم الإنجليزية (٥٥٠) مؤسسة.
٢. لا تتوقف القيمة الاقتصادية لمراكز تعليم اللغة الإنجليزية في أنشطتها المباشرة، بل تعد محفزاً للنشاط الاقتصادي من خلال مقتنياتها من الموردين المحليين لدعم أنشطتها التعليمية.
٣. يدعم تعليم اللغة الإنجليزية لغير الناطقين بها في بريطانيا الاقتصاد البريطاني بحوالي (٢٦٥٠٠) وظيفة.
٤. يبلغ مضاعف العمالة لتلك الوظائف ١,٩، وذلك يعني أن كل (١٠) وظائف تدعم (٩) وظائف أخرى في الاقتصاد بشكل عام.^{٣٢}
٥. يبلغ إجمالي ما تنفقه مؤسسات تعليم الإنجليزية وموظفيها في بريطانيا حوالي (٥٠٠) مليون جنيه إسترليني، وما يقرب من (٣٥٠) مليون من القيمة المضافة.^{٣٣}
٦. يدعم تعليم اللغة الإنجليزية لغير الناطقين بها في بريطانيا الاقتصاد البريطاني بحوالي ١,١ مليار جنيه إسترليني سنوياً.

٧. يبلغ مجموع ما ينفقه متعلمو اللغة الإنجليزية في بريطانيا ١,٢ مليار جنيه إسترليني وذلك يتضمن رسوم الدراسة، وتكاليف الإقامة، والمعيشة، وغيرها. ويتجاوز ما ينفقه متعلمو اللغة الإنجليزية على الخدمات الحكومية ما يحصلون عليه من خدمات، ويسهمون بحوالي (١٩٤) مليون جنيه إسترليني من عائدات الخزينة العامة للدولة، فضلاً عن الإسهام الواضح في الاقتصاد البريطاني من خلال الأرقام المذكورة أعلاه، فإن متعلمي الإنجليزية في بريطانيا يسهمون كذلك في الاقتصاد البريطاني بعد عودتهم إلى بلدانهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وإذا ما انتقلنا إلى إحدى أشهر المؤسسات البريطانية المعنية بالعلاقات الدولية الثقافية والتعليمية باللغة الإنجليزية ونشرها في خارج المملكة المتحدة؛ وهي المجلس الثقافي البريطاني (British Council) فيمكن أن نستخلص من التقرير السنوي الأخير ما يأتي:^{٣٤}

أ. تأتي ١٤.٠% من ميزانية المجلس الثقافي البريطاني تأتي من الحكومة البريطانية، بينما ٨٥,٣% تأتي من خلال واردات خدماته في تعليم الإنجليزية واختبارات اللغة.

ب. تبلغ واردات المجلس الثقافي البريطاني في السنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧ ما يقرب من (١٠٧٧) مليون جنيه إسترليني، وذلك بزيادة قدرها ٩٧ مليون جنيه إسترليني عن دخل السنة المالية السابقة ٢٠١٥-٢٠١٦.

ج. تقسم العائدات كالتالي: ٦٠.٪ (٦٥٠ مليون) التدريس والامتحانات، ١٥.٪ (١٥٨ مليون) جهات مانحة، ١٤.٪ (١٥٦ مليون) عقود، ٨.٪ (٨٤ مليون) شركات، ٣.٪ (٢٩ مليون) جهات أخرى.

د. من المخطط أن تبلغ واردات للمجلس الثقافي البريطاني في العام ٢٠٢٠م وفقاً للخطة الاستراتيجية: ١,٥ مليار جنيه إسترليني، وهنالك نمو سنوي في الواردات يسير وفق ما هو مخطط له بنسبة ٨,٥% سنوياً

هـ. ولدت أنشطة المجلس الثقافي البريطاني في العام ٢٠١٥م من القيمة المضافة للاقتصاد البريطاني ١,٨ مليار جنيه إسترليني، ومن المخطط في العام ٢٠٢٠م أن تتجاوز القيمة المضافة الإجمالية للاقتصاد البريطاني ٢,٥ مليار جنيه إسترليني.

و. يعمل المجلس في الاختبارات اللغوية والمهنية مع (١٤٠) هيئة مانحة في (١٢٤) بلداً، وعُقد امتحان الآيلتس (اختبار الكفاية اللغوية الإنجليزية) لحوالي ٢,٩ مليون مستفيد.

ز. درب المجلس أكثر من (٢١٠,٠٠٠) شخص، ونفذ أكثر من (٧٨٠٠) مشروع للعمل الاجتماعي والثقافي.

ح. بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين من خدمات المجلس خلال العام ٢٠١٦-٢٠١٧ م ما يقارب من (٧٣١) مليوناً؛ (١٢) مليوناً مستفيداً من الخدمات المباشرة وجهها لوجه، (١٧) مليون زائر للمعارض والمؤتمرات، (٣٦) مليوناً لوسائل التواصل الاجتماعي، (٢٧) مليون مستفيد من التعليم الإلكتروني (معلمين وطلاب)، فضلاً عن (٥٠٤) ملايين مستفيد من النشر الورقي والصوتي.

ط. تقدر نفقات الطلاب الأجانب والتي تعزى مباشرة إلى المجلس الثقافي البريطاني بحوالي ١,٣ مليار جنيه إسترليني.

ي. أسهم المجلس الثقافي البريطاني بإيجاد (٢٠٣٠٠) وظيفة، منها (١٢٠٠) وظيفة في بريطانيا.

أ. س. بلغ الإنفاق على المؤسسات والشركات البريطانية من ميزانية المجلس (٣٣٣) مليون جنيه إسترليني.

وإذا ما انتقلنا إلى سياق آخر وهو سياق اللغة الفرنسية فس نجد العديد من الخطوات التي من شأنها تعزيز اللغة الفرنسية وإبقاء فاعليتها الثقافية والاقتصادية، وعلى رأس تلك الخطوات نجد المنظمة الفرنكوفونية (OIF) (Organisation internationale de la Francophonie) والتي أسستها فرنسا في العام ١٩٧٠م، وتضم حالياً في عضويتها (٥٦) دولة تشترك في الفرنسية لغةً أمماً أو لغة ثانية، وتقوم المنظمة بأربعة أهداف كبرى حددها الإطار الاستراتيجي العشري للفرنكوفونية (٢٠٠٥ - ٢٠١٤م) وعلى رأسها النهوض باللغة الفرنسية والتنوع الثقافي واللغوي، كما أنشأت عدة صناديق لدعم المشاريع ومنها صندوق متخصص في الإنتاج المرئي، وصندوق في الترجمة، ومن الإنجازات ذات الصلة والتي حققتها المنظمة الفرنكوفونية: دعمت أكثر من (١٤٠٠) مشروع إعلامي باللغة الفرنسية، بلغ عدد المراكز الثقافية واللغوية ذات الصلة بها (٢٩٥) مركزاً موزعة على (٢١) بلداً، والتعاون مع (٦٧) منظمة دولية غير حكومية، وتدريب أكثر من (١٠,٠٠٠) معلم.^{٣٥}

وإذا ما انتقلنا إلى الداخل الفرنسي فنجد أحد التقارير الصادرة عن وزارة الخارجية الفرنسية بعنوان نشر الفرنسية في العالم^{٣٦} ومن أبرز ما فيه الآتي:

- التأكيد على مكانة الفرنسية لغةً عالمية، يتحدث بها أكثر من (٢٢٠) مليون، والتأكيد على أنها لغة للاقتصاد الدولي، حيث يعتبر الاقتصاد الفرنسي الخامس على مستوى العالم، وتمثل الدول الناطقة بالفرنسية ١٢% من التجارة الدولية
- أوجدت (٣٠) ألف وظيفة في فرنسا نتيجة للحراك الاقتصادي مع الدول الناطقة بالفرنسية.
- انطلق منذ العام ٢٠١٣ مشروع تأهيل (١٠٠) ألف معلم للغة الفرنسية في أفريقيا، وهناك (٤٩٤) مدرسة في (١٣١) دولة يتم الإشراف عليها ودعمها.
- خصص من الميزانية السنوية الفرنسية أكثر من (٧٠٠) مليون يورو لنشر اللغة الفرنسية.
- يدرّب أكثر من (١٠) آلاف دبلوماسي أجنبي سنويا في فرنسا، ويتضمن ذلك دورات لغوية. وفي تقرير حول تأثير الطلاب الأجانب على الاقتصاد الفرنسي^{٣٧} يمكن استخلاص المعلومات التالية:
- يساهم الطلاب الأجانب في العام ٢٠١٤ م في الاقتصاد الفرنسي بما يقارب ٤,٦٥ مليار يورو سنوياً (تتضمن رسوم الدراسة، والمعيشة، والطيران... إلخ)، ويبلغ إجمالي الرسوم الدراسية لمعاهد تعليم الفرنسية في فرنسا (٨٦) مليون يورو سنوياً، وبلغ عدد الطلبة الأجانب في فرنسا (٢٩٥٠٨٤) طالباً وطالبة.
- أما السياق الكندي فيمثل حالة أخرى تستحق النظر؛ فكلما تعيش تعددية لغوية إذا تهيمن فيها الإنجليزية ويتم الاعتراف بالفرنسية لغةً ثانية في عموم البلد، وفي تقرير صادر عن وزارة الصناعة الكندية بعنوان: تقرير اقتصادي لتقييم الصناعة اللغوية في كندا^{٣٨} يمكن أن نلاحظ النقاط الآتية:^{٣٩}
- يحدد التقرير المجالات الرئيسة للصناعة اللغوية في كندا في: الترجمة، والتدريب اللغوي، والتقنيات اللغوية.
- تسهم الصناعة اللغوية في الاقتصاد الكندي بحوالي ٢,٧ مليار دولار، وتوفير (٥١٧٠٠) وظيفة.
- المساهمة الأكبر في الصناعة اللغوية لقطاع الترجمة حيث يسهم بحوالي ١,٢ مليار، ويوفر (٢٥٢٠٠) وظيفة.
- يسهم تعليم اللغة سنوياً بحوالي ٤٣٢,٢ مليون دولار بصورة مباشرة، وتُقدر نفقات متعلمي اللغة بحوالي مليار دولار سنوياً، ويسهم مجال تعليم اللغة في القطاع الخاص والحكومي بحوالي ١,٥ مليار دولار.

- يسهم قطاع تعليم اللغة في توفير (١٤٦٠٠) وظيفة بصورة مباشرة، و(١١٩٠٠) وظيفة بصورة غير مباشرة، ومن ثم فمساهمة القطاع الإجمالية في التوظيف هي (٢٦٥٠٠) وظيفة.
- على الرغم من أهمية قطاع التقنيات اللغوية إلا أن الإحصاءات المتعلقة به ليس متوافرة بصورة دقيقة. وفي تقرير صادر عن المديرية العامة للترجمة بالمفوضية الأوروبية حول سوق الخدمات اللغوية في أوروبا في العام ٢٠٠٩م؛ يظهر أن حجم الصناعة اللغوية بلغ ٨,٤ مليار يورو، ويتوقع أن تتجاوز الصناعة اللغوية في العام ٢٠١٥م أكثر من (٢٠) مليار يورو^{٤٠}.

ولعلنا نختم باستعراض بعض المعلومات المتعلقة بأحد أشهر مواقع تعليم اللغة الإنجليزية على الإنترنت وهو (Englishtown) والذي تغير اسمه إلى (EF English Live) بوصفه جزءاً من التطوير المستمر ليعكس أن الخدمات التي يقدمها الموقع مباشرة وتفاعلية من خلال اختيار اسم (English Live) والذي يعني الإنجليزية المباشرة عوضاً عن الاسم القديم المدينة الإنجليزية^{٤١}. أسس الموقع الأمريكي بيل فيشر في العام ١٩٩٦م، واستطاع من خلال الموقع تقديم برنامج متكامل لتعليم اللغة الإنجليزية وفقاً للإطار المرجعي الأوروبي لتعليم اللغات، وبرسوم شهرية، ويمتاز الموقع بوجود دروس تفاعلية مسجلة وفقاً لمستويات عدة، فضلاً عن فصول افتراضية يحضرها المتعلم مع مدرسين حقيقيين وطلبة من مختلف بلدان العالم. وحسب إحصاءات عام ٢٠١٠م استقطب الموقع ما يقرب من (١٥) مليون مستفيد، وعقد شراكات مع ما يزيد على (١٢٠٠) شركة ومؤسسة بعضها من كبريات المؤسسات والشركات في العالم مثل نوكيا (Nokia)، وآي بي إم (IBM)، وبعض وزارات السياحة، وبعض الفعاليات مثل أولمبياد بكين ٢٠٠٨م^{٤٢}، ومن ثم فالعائدات ستكون كبيرة جداً.

من خلال استعراض الأرقام السابقة من دول مختلفة يتبين لنا الاهتمام الكبير بموضوع الصناعة اللغوية، والذي يتجلى في التقارير السنوية من بعض المؤسسات الحكومية، والهيئات الاعتبارية، وبعض المراكز البحثية؛ ما يعكس المتابعة الدقيقة والرصد المستمر، كما أن الأرقام لم تعد في خانة الآلاف والملايين بل دخلت في خانة المليارات بعمالات لها ثقلها الاقتصادي الكبير؛ ما يؤكد أهمية الصناعة اللغوية، كما تظهر التقارير التي استعرضها الباحث حرص العديد من الدول على التوثيق والرصد واستقصاء آراء المستفيدين في الصناعة اللغوية ودراسة حال السوق الاقتصادية والحرص على الاستمرار مع قدر جيد من النمو، بناء على رؤية واضحة وخطط استراتيجية لاستدامة العمل، كما تظهر الحالات

السابقة أن الحراك في الصناعة اللغوية وتلك العوائد الكبيرة لم تكن لولا ضح رؤوس أموال قوية؛ مع وضوح للرؤية والتخطيط الجيد.

ومن أبرز القضايا التي تعكسها الإحصاءات السابقة الأثر المباشر للاستثمارات اللغوية من حيث العائدات الاقتصادية المباشرة؛ فضلاً عن تعزيز اللغة وترسيخ مكانتها، وزيادة عدد المتحدثين بها، وترسيخ فاعليتها الثقافية والحضارية في عالم اليوم؛ كما نلاحظ الآثار غير المباشرة سواء على المستوى الاقتصادي مثل الحراك الاقتصادي غير المباشر، كما أن الأثر الثقافي يعد ضمن أبرز المكاسب غير المباشرة وهو بطبيعة الحال متداخل مع الأثر الاقتصادي؛ حيث تشير أحد التقارير إلى تأثير بلد الدراسة على الطلبة حتى بعد عودتهم إلى بلدهم الأم، وبقاء نوع من الصلة العاطفية تجاه بلد الدراسة، والذي ربما ينعكس على الجوانب الاقتصادية مثل تفضيل منتجات ذلك البلد على غيره أو الحرص على تكرار زيارته.^{٤٣}

إن التقارير المختلفة تظهر تنوع الجهات المستثمرة وتعدد منافذ الاستثمار حتى أصبحت صناعة لغوية لها ثقلها في الدخل القومي لبعض الدول، كما تظهر التقارير السابقة وجود نوع من التنسيق والتكامل والتعامل مع مختلف الجهات الحكومية والتجارية ومؤسسات المجتمع المدني لترسيخ الصناعة اللغوية.

خامساً: الجوانب الاستراتيجية للاستثمار في العربية

ثمّة جوانب استراتيجية تعد محفزا للاستثمار في اللغة العربية ومن أبرزها البعد الثقافي والحضاري، والبعد الديموغرافي والجغرافي، والبعد الاقتصادي، وكل جانب من تلك الجوانب يمثل ثقلًا كبيراً وحافزاً قوياً للاستثمار في اللغة العربية، ويستحق الاستقصاء في دراسة مستقلة، فالعربية في سوق اللغات تمتلك مقومات لا تتوافر في لغات مختلفة؛ ما يجعلها جديرة بالاهتمام وقادرة على المنافسة متى ما منحت لها الفرصة المناسبة.

فمن الزاوية الثقافية والحضارية فإن العربية موعلة في التاريخ، ولا يجد الباحثون شكاً في أن اللغة التي نستخدمها اليوم أمضت ما يزيد على ألف وخمسمائة سنة، مع أن الأصول الأولى لبدايات العربية ليست معروفة بدقة؛ لأن ما يتوفر من مواد لا يسمح بتصوير واضح حيال هذا الموضوع، وتظهر

الإشارات الأولى إلى العرب في بعض النقوش التاريخية التي تم اكتشافها وتعود للعام (٨٥٠) قبل الميلاد،^{٤٤} وبعد ظهور الإسلام دخلت العربية مرحلة جديدة انتشرت في الآفاق مع انتشار الدين، وأضحت لغة عالمية مسيطرة من أوزبكستان شرقاً حتى الأندلس غرباً، وصحب ذلك العديد من الظواهر اللغوية الاجتماعية كاستخدام العربية باعتبارها لغة تعامل مشتركة، والازدياد المطرد في أعداد متعلميها من غير الناطقين بها، والتعريب التدريجي لعدد من الأمصار التي سكنتها القبائل العربية،^{٤٥} ولا تزال حتى اليوم آثار العربية حاضرة في كثير من البلدان غير العربية؛ أما الازدهار العلمي والثقافي وما صحبه من حركة تأليف في عصور الازدهار فغنية عن التعريف، ومن المعلوم أن الحضارة العربية أسهمت بفاعلية في ركب الحضارات ونقل العلوم والمعارف، وإذا ما انتقلنا إلى الجانب الديني فغني عن القول أن العربية تمثل لغة دين وهوية لما يزيد على مليار مسلم، ومفتاحاً لمصادر التشريع الإسلامي، ولا تزال العربية حتى اليوم تمثل إحدى أهم لغات العالم ولها وجودها في المنظمات الدولية والمحافل العالمية.

إن البعد الديموغرافي للغة العربية يمثل جانباً بالغ الأهمية. فتلك القوة العددية كما يسميها كولماس^{٤٦} تمثل بعداً استراتيجياً للعربية، فكما أسلفنا تمثل العربية لغة تحظى بمكانة شرعية وعاطفة دينية لما يقرب من ملياري مسلم، وإذا ما انتقلنا إلى عدد المتحدثين بالعربية لغة أولى فإن الإحصاءات تتراوح بين (٢٣٧ - ٤٦٧) مليون شخص، وتعد من أكثر اللغات انتشاراً بعد الإنجليزية من حيث عدد الدول المستخدمة لها، وواحدة من لغات الأمم المتحدة الرسمية الست، وهي اللغة الرسمية في (٢٢) دولة تسيطر على مساحات جغرافية واسعة في آسيا وإفريقيا فضلاً عن كونها إحدى اللغات الرسمية لعدد من الدول.^{٤٧}

كما يمثل البعد الاقتصادي جانباً مهماً للعربية من خلال ما تمتلكه البلدان العربية من قوة اقتصادية، فالدول العربية من أبرز الدول في سوق النفط، وتقدر بعض إحصاءات أوبك بأن الاحتياطيات العربية تقارب ٥٨% من إجمالي النفط العالمي، كما أن الصادرات العربية النفطية مهيمنة ومؤثرة على السوق الاقتصادي، فضلاً عن الغاز والمعادن والعديد من الثروات الطبيعية، ومن جانب آخر تعد الدول العربية من أبرز الدول المستهلكة، وينظر إلى الأسواق العربية أنها ضمن منافذ التسويق المهمة لكبريات الشركات.

إن كل تلك العوامل أسهمت في الزيادة المطردة للإقبال على العربية في مختلف البيئات، حتى أضحى الطلب كبيراً في ظل عرض شحيح. وتشير إحصاءات الجمعية الأمريكية للغات الحديثة إلى زيادة أعداد متعلمي العربية في أمريكا بشكل مطرد من العام ٢٠٠٢م حتى ٢٠٠٩م متفوقة بذلك على كافة اللغات وبزيادة قدرها ١٢٦%^{٤٨}. وتبعاً لذلك الاهتمام شهد تعليم العربية لغير الناطقين بها في العالم العربية حراكاً إيجابياً، ودافعية عالية من قبل المتعلمين. وتشير إحدى الدراسات حول متعلمي العربية في الأردن إلى أن ٨٣,١% من الطلبة الأجانب في الأردن يدرسون اللغة العربية على حسابهم الخاص؛ بينما ٩,٢% يدرسون من خلال منح جامعية، و٧,٧% يدرسون من خلال ابتعاث من مؤسسات خاصة، ويرى جل المشاركين بأن دراسة اللغة العربية ستوفر لهم دخلاً ممتازاً، وتتيح لهم فرص الحصول على أكثر من وظيفة، ويرون أن دراسة اللغة العربية مجدية جداً مالياً واجتماعياً، بل وتسهم في بناء مكانة اجتماعية لهم.^{٤٩}

سادساً: معوقات الاستثمار اللغوي في اللغة العربية

بعد استعراض بعض التجارب العالمية في الاستثمار اللغوي وما تحقّقه من عوائد ضخمة، يبرز تساؤل رئيس حول أبرز العوائق التي تحول دون الاستثمار في اللغة العربية؟ ولماذا لم تستثمر أبعاد العربية الاستراتيجية في صناعة استثمارية ناجحة على الرغم من الطلب الكبير والعرض المحدود؟

إن تفصيل الحديث حول عوائق الاستثمار اللغوي بحاجة إلى دراسة ميدانية متكاملة يقف فيها الباحث على مختلف الجهات ذات الصلة (المستثمر، البيئة الاستثمارية، أوجه الاستثمار) ويستقرئ تلك المعوقات بدقة؛ رغبة في الوصول إلى تشخيص دقيق. وفي محاولة لاستعراض موجز قام الباحث بمقابلة بعض الأشخاص الذين لديهم تجارب استثمارية في اللغة العربية وخصوصاً تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها وخلص إلى وجود عدد من المعوقات الرئيسة تتمثل في الآتي:

١. ضعف الوعي لدى أصحاب القرار وأصحاب رؤوس الأموال بأهمية الاستثمار في اللغة العربية وعوائده المباشرة وغير المباشرة على الجانب الاقتصادي والثقافي والحضاري، بل وحتى الجانب السياسي، وأدى ذلك الضعف إلى تحوّل أصحاب رؤوس الأموال من الاستثمار في مجال اللغة العربية.

٢. البيئة التنظيمية الاستثمارية غير المحفزة، ففي العديد من الدول العربية تحول الإجراءات البيروقراطية دون وجود استثمارات في اللغة العربية، كما أن التعقيدات في الأنظمة واللوائح تجعل المستثمر ينصرف عن هذا النوع من الاستثمار إلى استثمارات مادية أخرى هي أكثر جاذبية. كتعقيدات التصاريح الرسمية لإنشاء مؤسسة تعليمية، وصعوبات التأشيرات للطلبة الأجانب، وإجراءات التوظيف ومتطلباتها.

٣. الأوضاع السياسية في البلاد العربية؛ حيث انعكست الاضطرابات الواقعة في العديد من بلدان العالم العربي سلباً على الاستثمار في اللغة العربية.

٤. وإذا ما انتقلنا إلى البيئات غير العربية وخصوصاً البيئات الغربية فتبرز لنا الصورة النمطية التي يحاول ترسيخها الإعلام من خلال ربط اللغة العربية بالإرهاب، وما يصحب ذلك من هاجس أمني لدى الجهات المعنية ومشاعر سلبية لدى المواطنين تجاه كل ماله صلة باللغة العربية.

إن تلك المعوقات تتطلب عملاً جاداً لتوعية أصحاب القرار بأهمية الاستثمار اللغوي في اللغة العربية وعائداته الاستراتيجية على المستوى الاقتصادي والثقافي والسياسي، وتلك التوعية من شأنها أن تسهم في إيجاد بيئة تنظيمية واستثمارية جاذبة لأصحاب الاستثمارات، ومحفزة لضخ رؤوس الأموال اللازمة لتحريك عجلة الاستثمار في اللغة العربية. أما في البيئات غير العربية والغربية منها خصوصاً فمن المهم ربط الاستثمارات في اللغة العربية بالجهات الأكاديمية المتخصصة؛ بحيث تكون تلك المشاريع تحت غطاء أكاديمي يضمن لها النهج العلمي من جانب، ويحقق استدامتها في المجتمع ويسهم في بناء اتجاهات إيجابية نحوها.

الخاتمة:

في الختام يتبين لنا ما يأتي:

١. إن الدول تتسابق لضخ رؤوس أموال كبيرة للاستثمار اللغوي رغبة في تنمية لغوية واستثمارية، وتحقيقاً لعائدات اقتصادية كبيرة مباشرة وغير مباشرة.

٢. على الرغم من الأبعاد الاستراتيجية للاستثمار في اللغة العربية إلا أن العوائق التنظيمية والبيئية تمثل إشكالاً كبيراً في سبيل تحقيق استثمارات لغوية.

٣. هناك حاجة ماسة إلى توعية على كافة الأصعدة تيسر إيجاد بيئات استثمارية جاذبة.
٤. إن هنالك حاجة ماسة إلى المزيد من الدراسات الاختبارية حول الاستثمار في اللغة العربية للإجابة بعمق حول مكان الخلل، واستقصاء بعض حالات الاستثمار اللغوي الناجحة.

هوامش البحث:

^١ انظر:

Almahmoud, Mahmoud., **Language Planning through Investigating Language Attitudes**, (Saarbrucken: Lambert Academic Publishing, 2013), p. 20.

^٢ انظر: المرجع السابق، ص ٦.

^٣ انظر: المرجع السابق نفسه، ص ٦-٣٠.

^٤ انظر:

Gazzola, M., and B. Wickström., **The Economics of Language Policy**, (Cambridge: MIT Press, 2016), p.19. HoganBrun, Gabrielle., **Linguanomics**, (London: Bloombury Academic, 2017), p.5.

^٥ انظر:

Grin, F., **Economic considerations in language policy**. In An introduction to language policy: Theory and method, edited by T. Ricento, (Oxford: Blackwell Publishing, 2006). p.78.

^٦ انظر: الفهري، عبد القادر، السياسة اللغوية في البلاد العربية: بحثا عن بيئة طبيعية عادلة ديمقراطية وناجعة، (الدار البيضاء: الكتاب الجديد، ٢٠١٣)، ص ٢٥١.

^٧ انظر: الزراعي، حسين، الاستثمار في اللغة العربية من خلال اقتصاديات اللغة، ضمن: الاستثمار في اللغة العربية (تحرير: محمد أبو ملحة)، (الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ٢٠١٥)، ص ١٤.

^٨ انظر موقع رابطة الصناعة اللغوية الكندية: <https://ailia.ca>

^٩ انظر موقع الرابطة الأوروبية للصناعة اللغوية: <http://eliaassociation.org>

^{١٠} انظر: مراياتي، محمد، اللغة والتنمية المستدامة: دور اللغة في التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة ومجتمع المعرفة (الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ٢٠١٤)، ص ٨.

^{١١} انظر: المرجع السابق، ص ١٠.

^{١٢} انظر:

Coulmas, F., **Language and Economy**, p.33

^{١٣} انظر: المحمود، محمود، "استعراض كتاب طرائق البحث في السياسة اللغوية والتخطيط". مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، السنة الثانية، ع(٣)، ٢٠١٦م، ص ١٧٩.

^{١٤} انظر:

Cooper, Robert., **Language Planning and Social Change**, (Cambridge: Cambridge University Press, 1989), p. 54.

^{١٥} انظر:

Lo Bianco, J. **Language Policy and Planning**, In: Sociolinguistics and Language Education, edited by N. Hornberger & S. McKay, (Clevedon Hall: Multilingual Matters, 2010), p.143.

^{١٦} انظر:

Gazzola, M., and B.A. Wickström., **The Economics of Language Policy**, p.25

^{١٧} انظر:

Phillipson, Robert. **Linguistic Imperialism**. (Oxford: Oxford University Press, 2003), p. 112.

^{١٨} انظر: العبد الحق، فوزي، "مريبات التخطيط اللغوي عرض ونقد"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، المجلد ٢٠، ع(٥١)، ١٩٩٦م، ص ١١٨.

^{١٩} انظر:

Hult, F. and Johnson, D., **The Practice of Language Policy Research**, In Research Methods in Language Policy and Planning: A Practical Guide, edited by Hult, F. and Johnson, D, (Hoboken: John Wiley & Sons. 2015), p.2.

٢٠

Djite, Paulin., **From Language Policy to Language Planning: An Overview of Languages other than English in Australia**. (Deakin: National Languages and Literacy Institute of Australia, 1994), p103.

^{٢١} انظر: المحمود، محمود، "التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في أستراليا: دراسة حالة"، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد ١٧، ع(١)، ٢٠١٥م، ص ١٦٧.

^{٢٢} انظر:

Grin, F & Vaillancourt, F., **The Economics of Language Policy: An Introduction to Evaluation Work**, in Research Methods in Language Policy and Planning: A Practical Guide, edited by Hult, F. and Johnson, D. (Hoboken: John Wiley & Sons, 2015), p.124

^{٢٢} انظر:

Coulmas, F., **Language and Economy**, p.86

^{٢٤} انظر: المرجع السابق، ص ٨٨.

^{٢٥} انظر على سبيل المثال: الزراعي، حسين، الاستثمار في اللغة العربية من خلال اقتصاديات اللغة، ص ٢٠. Coulmas, F. **Language and Economy**, p.35؛ مراياتي، محمد، اللغة والتنمية المستدامة: دور اللغة في التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة ومجتمع المعرفة، ص ٨؛ العناتي، وليد، أسهم العربية في السوق اللغوية، مجلة أفكار، العدد ٢٠٧، ٢٠٠٦، ص ١، Gazzola, M., and B. Wickström., **The Economics of Language Policy**, p.68

^{٢٦} انظر موقع الاختبار على الإنترنت: <https://www.ets.org/toefl>

^{٢٧} تم الحصول على عدد المستخدمين من خلال صفحة التطبيق في متجر جوجل <https://play.google.com/>.

^{٢٨} انظر: جابر، زينب، "الاستثمار في الترجمة، استثمار في العربية: تداعيات استراتيجيات الترجمة على اللغة واقتصادها". في سجل المؤتمر الدولي الثالث للغة العربية: الاستثمار في اللغة العربية ومستقبلها الوطني والعربي والدولي، (دبي، ٢٠١٤)، ص ٧.

^{٢٩} انظر:

Gâz, RoxanaMaria, "Foreign Languages for Economic Development". **European Universities Network on Multilingualism Symposium**, (Barcelona, 2011), p.3.

^{٣٠} انظر:

Ding, Z. G., "Translation and Interpreting Industry and Regional Economic Development", **Proceedings of 2008 Conference on Regional Economy and Sustainable Development**, (Liu Shuguang, 2008), p.8.

^{٣١} انظر:

Chaloner, J., Evans, A., & Pragnell, M., **Supporting the British economy through teaching English as a foreign language: An assessment of the contribution of English language teaching to the United Kingdom economy**, (London: Capital Economics, 2015), p.6.

^{٣٢} مضاعف العمالة (Employment multiplier) مصطلح اقتصادي يشير إلى معدل الأثر الذي يمكن أن تحدثه وظائف معينة في وظائف أخرى في الاقتصاد العام.

^{٣٣} القيمة المضافة (Value Added) مصطلح اقتصادي يشير إلى الربح أو الخسارة الذي يتبقى بعد طرح ثمن تكلفة جميع أنواع رأس المال المستعمل، وهي تقيس الربح الاقتصادي وليس الربح المحاسبي، وتظهر العوائد أو الخسائر بعد طرح رأس المال.

٣٤ انظر:

British Council, **Annual Report and Accounts 2016–17**, (Manchester: British Council, 2017), p.54.

٣٥ انظر موقع المنظمة على الإنترنت www.francophonie.org

٣٦ انظر:

French Ministry of Foreign Affairs and International Development, **Promoting French Worldwide**. (Paris: Directorate General of Global Affairs, Development and Partnerships, 2014), p.02.

٣٧ انظر:

Campus France, Beyond Influence: The Economic Impact of International Students in France, **les notes de**, Campus France, N 45, 2014, p.2.

٣٨ انظر:

The Conference Board of Canada. **Economic Assessment of the Canadian Language Industry**. Ottawa: Industry Canada, 2007, p. 23.

٣٩ تجدر الإشارة إلى أن التقرير ليس بمحدث إذ صدر في العام ٢٠٠٧م، ومن المتوقع حدوث نمو مطرد في الأرقام خلال السنوات العشر الماضية منذ صدور التقرير، ولم يتيسر للباحث الوصول إلى تقرير شمولي حديث؛ لكن هذا التقرير رغم قدمه إلا أنه مؤشر مهم للصناعة اللغوية.

٤٠ انظر:

Rinsche, A. & PorteraZanotti, N., **The size of the language industry in the EU**, (Bruxelles: European Commission Directorate General for Translation, 2009), p,iv.

٤١ انظر موقع الشركة على الإنترنت: <https://englishlive.ef.com>

٤٢ انظر:

انظر الموقع <http://multivu.prnewswire.com/mnr/prne/efeducationfirst/46282/>

٤٣ انظر:

Chaloner, J., Evans, A., & Pragnell, M., **Supporting the British economy through teaching English as a foreign language: An assessment of the contribution of English language teaching to the United Kingdom economy**, p.12.

٤٤ انظر: الشمري، عقيل، العربية في الوقت الحاضر: الحصيلة والآفاق، ضمن: انقراض اللغات وازدهارها: محاولة للفهم، تحرير: محمود المحمود، (الرياض: مركز الملك عبدالله الدولي لخدمة اللغة العربية، ٢٠١٥م)، ص ٢٢٩.

٤٥ انظر: المرجع السابق، ص ٢٣١.

٤٦ انظر:

Coulmas, F., **Language and Economy**, p.30

^{٤٧} انظر: الشمري، عقيل، العربية في الوقت الحاضر: الحصيلة والآفاق، ضمن: انقراض اللغات وازدهارها: محاولة للفهم، ص ٢٣٢.

^{٤٨} انظر التقرير في موقع الجمعية الأمريكية للغات الحديثة:

https://apps.mla.org/pdf/release11207_ma_feb_update.pdf

^{٤٩} انظر: خالد، إيمان، العربية والاقتصاد: دراسة في الجدوى الاقتصادية. (رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: جامعة البتراء، ٢٠١٤م)، ص ١٥٢.

References

المراجع

- Al-‘abd al-Ḥaqq, Fawwāz, “Mar’iyyat al-Takhtīt al-Lughawī ‘arḍ Wa naqed”, *Majallah majma‘ al-Lughah al-‘arabiyyah al-‘urdnīty*, al-Mujallad (20), al-‘adad (51), 1996.
- Al-‘anānīy, Walīd, “ ‘ashum al-‘arabiyyah Fi al-Suq al-Lughawiyyah”, *Majallah ‘afkār*, al-‘adad (207), 2006.
- Al-Fahrīy, ‘add al-Qader, *al-Sīāsah al-Lughawiyyah Fi al-Belad al-‘arabiyyah: baḥthan ‘an bī’ah taiī’iah ‘ādelah dīmūqrāṭiyyah Wa nagi’ah*, (al-Sanā’e: al-Haīa’h al-‘āmmah liqūṣūr al-Thaqāfah, 2000).
- Al-Maḥmūd, Mahmoud., **Language Planning through Investigating Language Attitudes**, (Saarbrucken: Lambert Academic Publishing, 2013).
- Al-Maḥmūd, Maḥmūd, “ ‘est‘araḍ kitāb tarā’q al-Baḥth Fi al-Sīāsah al-Lughawiyyah Wa al-Takhtīt ”, *Majallah al-Takhtīt Wa al-Sīāsah al-Lughawiyyah*, al-Senah 2, al-‘adad (3), 2016.
- Al-Maḥmūd, Maḥmūd, “ al-Takhtīt al-Lughawiy Wa al-Sīāsah al-Lughawiyyah Fi ‘usterālīā: Deāsāt ḥālah”, *Majallah al-Derāsāt al-Lughawiyyah*, al-Mujallad (17), al-‘adad (1), 2015.
- Al-Shmmarīy, ‘aqīl, *al-‘arabiyyah Fi al-Waqt al-Ḥaḍer: al-Ḥaṣīlah Wa al-‘āfāq, Ḍemn: ‘enqiraḍ al-Lughāt Wa ‘ezdihārehā: Muḥāwat Li al-Fahm*, Tahrīr: Maḥmūd al-Maḥmūd, (Riyadh: Markaz al-Malek ‘abd al-Allah bin ‘abd al-‘azīz al-Dwalī Li khdmāt al-Lughah al-‘arabiyyah, 2015).
- al-Zerā’īy, Husaīn, *‘estethmār Fi al-Lughah al-‘arabiyyah min khelāl ‘eqtiṣādiyyat al-Lughah*, Ḍemn al-‘estethmār Fi al-Lughah al-‘arabiyyah, taḥrīr: Muḥammad ‘abū Mulḥah, (Riyadh: Markaz al-Malek ‘abd al-Allah bin ‘abd al-‘azīz al-Dwalī Li khdmāt al-Lughah al-‘arabiyyah, 2015).
- British Council, **Annual Report and Accounts 2016–17**, (Manchester: British Council, 2017).

Campus France, *Beyond Influence: The Economic Impact of International Students in France*, **les notes de**, Campus France, N 45, 2014.

Chaloner, J., Evans, A., & Pragnell, M., **Supporting the British economy through teaching English as a foreign language: An assessment of the contribution of English language teaching to the United Kingdom economy**, (London: Capital Economics, 2015).

Cooper, Robert., **Language Planning and Social Change**, (Cambridge: Cambridge University Press, 1989).

Coulmas, F., **Language and Economy**, (Oxford: Blackwell, 1992)

Ding, Z. G., "Translation and Interpreting Industry and Regional Economic Development", **Proceedings of 2008 Conference on Regional Economy and Sustainable Development**, (Liu Shuguang, 2008).

Djite, Paulin., **From Language Policy to Language Planning: An Overview of Languages other than English in Australia**. (Deakin: National Languages and Literacy Institute of Australia, 1994).

French Ministry of Foreign Affairs and International Development, **Promoting French Worldwide**. (Paris: Directorate-General of Global Affairs, Development and Partnerships, 2014).

Gâz, Roxana-Maria, "Foreign Languages for Economic Development". **European Universities Network on Multilingualism Symposium**, (Barcelona, 2011).

Gazzola, M., and B. Wickström., **The Economics of Language Policy**, (Cambridge: MIT Press, 2016).

Grin, F & Vaillancourt, F., **The Economics of Language Policy: An Introduction to Evaluation Work**, in *Research Methods in Language Policy and Planning: A Practical Guide*, edited by Hult, F. and Johnson, D. (Hoboken: John Wiley & Sons, 2015).

Grin, F., **Economic considerations in language policy**, In *An introduction to language policy: Theory and method*, edited by T. Ricento, (Oxford: Blackwell Publishing, 2006).

Hogan-Brun, Gabrielle., **Linguonomics**, (London: Bloombury Academic, 2017).

Hult, F. and Johnson, D., **The Practice of Language Policy Research**, In Research Methods in Language Policy and Planning: A Practical Guide, edited by Hult, F. and Johnson, D, (Hoboken: John Wiley & Sons. 2015).

Jāber, Zaīnab, *al-'Estethmār Fi al-Tarjamah 'estethmār Fi al-'arabiyyah: Fi tadā'īāt 'estrātījiyyat al-Tarjamah 'alā al-Lughah Wa 'iqteṣādeha*, Fi sejel al-Mu'tamr al-Dwalī al-Thaleth Li al-Lughah al-'arabiyyah: al-'estethmār Fi al-Lughah al-'arabiyyah Wa mustaqbalehā al-Watanī Wa al-'arabā Wa al-Dwalī, (Dubai: 2014).

Khāled, 'iman, *al-'arabiyyah Wa al-'eqteṣād: dirāsah Fi al-Jadwā al-'eqteṣādiyyah*, (Risālah Majistīr: al-Batrā', Jami'ah al-Batrā', 2014) .

Lo Bianco, J. **Language Policy and Planning**, In: Sociolinguistics and Language Education, edited by N. Hornberger & S. McKay, (Clevedon Hall: Multilingual Matters, 2010).

Marāyātiy, Muḥammad, *al-Lughah Wa alTanmiyah al-Mustadāmah: Dawr al-Lughah Fi al-Taḥwwīl 'ilā al-'eqtiṣad al-Qā'em 'alā al-Ma'refah Wa mugtam' al-Ma'refah*, (Riyadh: Markaz al-Malek 'abd al-Allah bin 'abd al-'azīz al-Dwalī Li khdmāt al-Lughah al-'arabiyyah, 1999).

Phillipson, Robert. **Linguistic Imperialism**. (Oxford: Oxford University Press, 2003).

Rinsche, A. & Portera-Zanotti, N., **The size of the language industry in the EU**, (Bruxelles: European Commission Directorate-General for Translation, 2009).

The Conference Board of Canada. **Economic Assessment of the Canadian Language Industry**. Ottawa: Industry Canada, 2007.